

الديموقراطية في الأردن - 2004

وحدة استطلاع الرأي العام

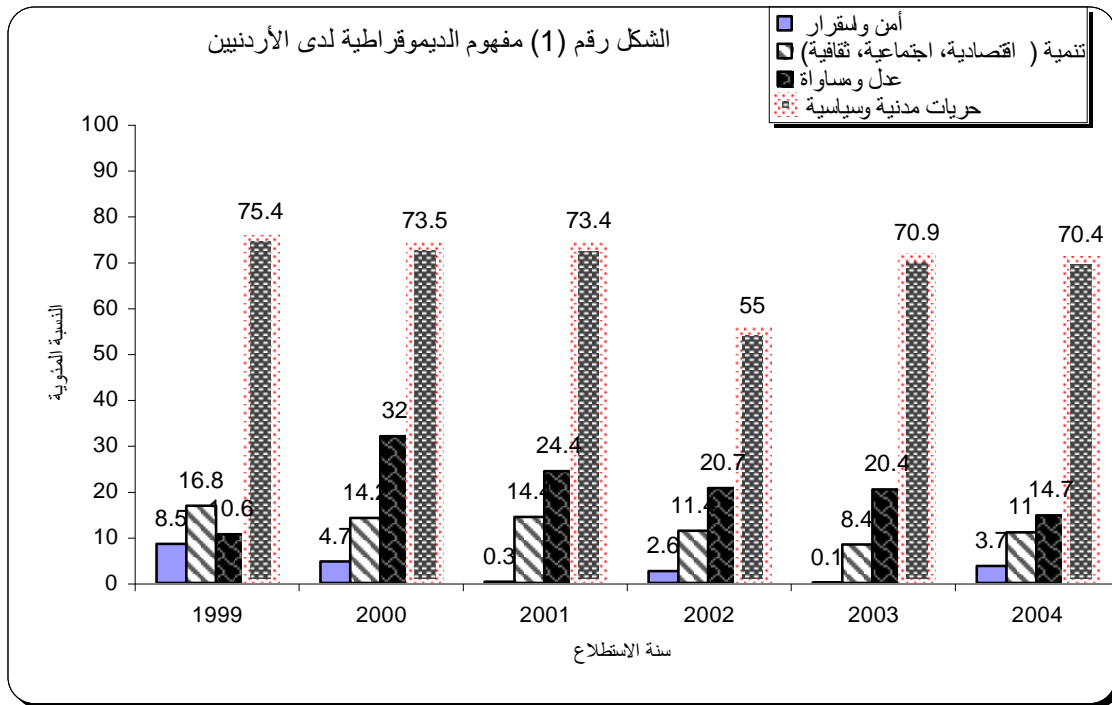
مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الأردنية

تشرين الأول 2004

أجرى مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية استطلاعاً للرأي حول الديمقراطية في الأردن في الفترة بين 2004/9/30 - 2004/10/6. وهذا هو الاستطلاع السنوي الحادي عشر الذي ينفذه المركز ضمن برنامج دراسة التحول الديمقراطي في الأردن. وبلغ حجم عينة الاستطلاع المكتملة 1386 مستجيباً ممن بلغت أعمارهم 18 سنة وأكثر. ويهدف الاستطلاع إلى معرفة توجهات المواطنين الأردنيين نحو التحول الديمقراطي في الأردن بشكل عام. ويشمل هذا قياس مستوى الديمقراطية كما يراها المواطنون، وماذا تعني الديمقراطية للأردنيين، وما هو شكل النظام السياسي الذي يرغب الأردنيون فيه. إضافة لذلك، تم قياس درجة ضمان الحريات العامة، ومدى انتشار العدل والمساواة في الأردن. وتم تقييم دور الأحزاب السياسية ومدى جماهيريتها. وبالإضافة لذلك، فقد تطرق الاستطلاع إلى تقييم أداء مجلس النواب الحالي في سن القوانين لمعالجة مشكلة البطالة، والفقر، والفساد، وارتفاع الاسعار، وضمان الحريات العامة. وتم كذلك تقييم أداء نواب الدوائر الانتخابية بالتحديد ومدى تواصلهم مع الناخبين. ومن بين أهم موضوعات الاستطلاع أيضاً تأتي قضية أولويات الأردنيين: هل هي خارجية أم داخلية؟ سياسية أم اقتصادية؟ وتأتي أهمية هذا الموضوع من حيث أنه شغل حيزاً من مساحة الحوار في الأردن خلال السنوات القليلة الماضية. وتطرق الاستطلاع الى موضوع التنمية السياسية من ناحية مدى اطلاع المستجيبين على الخطة التي أعلنتها الحكومة وما ستؤول إليه تلك الخطة. وغطى الاستطلاع الإعلام المرئي والمسموع ومدى الثقة فيه فيما يتعلق بالأخبار السياسية المحلية، والعربية، والدولية. وسنعرض أهم نتائج الاستطلاع في الفقرات التالية.

أولاً، مفهوم الديمقراطية

تفهم غالبية الأردنيين الديمقراطية على أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرية المدنية والسياسية، ولا يختلف هذا الفهم، في جوهره، عن مفهوم الديمقراطية في البلدان الديمقراطية المتقدمة. ومنذ استطلاع عام 1999 وحتى هذا الاستطلاع تراوحت نسبة من عرفوا الديمقراطية على أنها حرية مدنية وحقوق سياسية حوالي ثلثي المستجيبين بالمعدل، والى جانب هذا الفهم السياسي للديمقراطية، هناك فهم سيبيولوجي يعرف الديمقراطية بربطها بالعدل والمساواة (حوالي ربع الأردنيين) وبالانتماء الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية (حوالي 10% من الأردنيين). انظر الشكل رقم 1.

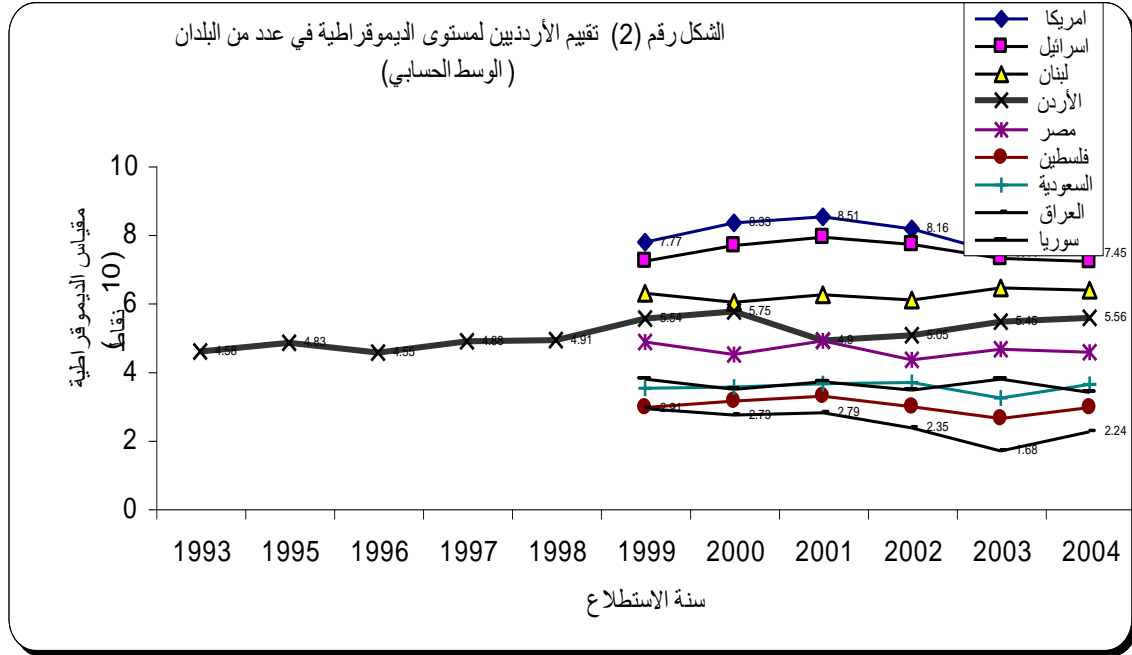


وتفضل الغالبية العظمى من الأردنيين النظام السياسي الديمقراطي وترفض النظام السياسي السلطوي (authoritarianism). حيث أفاد 91% من المستجيبين أن "النظام السياسي الديمقراطي" (حريات عامة، ضمان المساواة في الحقوق المدنية والسياسية، تداول السلطة، محاسبة شفافة للسلطة التنفيذية) هو نظام جيد لحكم البلد، وكانت هذه النسبة 88.8% في استطلاع 2003. وقابل هذا الدعم للنظام السياسي الديمقراطي رفض للنظام السياسي السلطوي، إذ أفاد حوالي ثلاثة ارباع المستجيبين أن شكل أي حكم سياسي يكون فيه رئيس الحكومة سلطوياً (غير ديمقراطي) لا يأبه بالبرلمان والانتخابات هو شكل سيء لحكم البلد، وكانت

هذه النسبة عام 2003 قد بلغت 80.9% من المستجيبين. وتدل هذه المعلومات على أن للأردنيين مواقف واضحة تجاه النظام السياسي الذي يريدون. إذ إن هناك درجة من الاتساق في آراء الأردنيين نحو مستوى الديمقراطية في بلدان ديمقراطية وبلدان تمر بالتحول، وبلدان غير ديمقراطية كما سنرى لاحقاً. ويرى 49% من الأردنيين أن النظام السياسي الأردني هو نظام ديمقراطي (وهو تقييم قريب من تقييمهم لمستوى الديمقراطية في الأردن بمنهجية مختلفة كما سنرى لاحقاً)، فيما يرى 12% أنه نظام سلطوي، و11% يرون بأنه نظام يتخذ فيه الخبراء الفنيون ما يرون أنه مناسب من قرارات للبلاد.

ثانياً: مستوى الديمقراطية

يعكس تقييم الأردنيين لمستوى الديمقراطية في بلادهم وبلدان أخرى فهماً معقداً لمحتوى الحكم الديمقراطي بشكل عام. إذ يعتقد الأردنيون أن الديمقراطية في الأردن بقيت على ما هي عليه في العام الماضي. وعند مقارنة مستوى الديمقراطية في الأردن مع دول أخرى نجد أن الأردنيين يقيمون الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على أنها ديمقراطيات على الرغم من أن تقييمهم لهاتين الديمقراطيتين انخفض بشكل طفيف في العام الماضي، حيث أجري الاستطلاع بعد احتلال العراق بأشهر قليلة، إلا أن تقييمهم لمستوى الديمقراطية في هاتين الدولتين بقي قريباً جداً منه في العام الماضي. ويطبقون السعودية، وسورية، وفلسطين، والعراق على أنها دول غير ديمقراطية وبقي هذا التقييم متسقاً مع التقييمات السابقة لمستوى الديمقراطية في هذه الدول منذ 1999. ومن الجدير بالملاحظة أن مستوى الديمقراطية في الأردن، كما يراه الأردنيون، لا يزال يراوح حول منتصف الطريق مع ملاحظة أن أكثر التقلبات في تقييم الأردنيين لمستوى الديمقراطية وقعت بين 1999-2003. وعليه ننوه إلى أن المستجيبين لمستوى الديمقراطية في الدول المختلفة يعتمد على مدى استيعابهم لمفهوم الديمقراطية، وهو فهم مرتبط بالحرية العامة إلى حد كبير، ولا يعكس بالضرورة تقييماً موضوعياً للأداء الديمقراطي الداخلي أو عدمه للدول المشمولة في الاستطلاع، ولكنه مؤشر مهم لا يمكن تجاهله. (انظر الشكل رقم 2)



ثالثاً، مؤشرات الديمقراطية

الحريات العامة والخوف

بما أن أغلبية الأردنيين يعرفون الديمقراطية بالحريات العامة، فانه من الضروري معرفة مدى قناعتهم بضمان هذه الحريات في الأردن. وتشير المتوسطات الحسابية للإجابات حول حرية الرأي، والصحافة، وحرية الانتساب إلى الأحزاب السياسية أن هذه الحريات مضمونة إلى حد ما. حيث أن حرية الصحافة هي أكثر الحريات ضماناً، إذ أفاد بذلك 59% من المستجيبين، تليها حرية الرأي بنسبة 56% ثم حرية الانتساب للأحزاب السياسية التي يعتقد فقط 38% انها مضمونة في الأردن. وفيما يتعلق بحرية التظاهر والاعتصام، فيعتقد غالبية الأردنيين بأنهما غير مضمونتين، إذ يعتقد ثلث المستجيبين فقط بأنهما مضمونتين. ويعود السبب في أن الأردن لا يزال يراوح في منتصف الطريق إلى عدم إحساس المواطن بأن الحريات العامة مضمونة للحد الذي يمكن له ممارستها بدون خوف من السلطات. ولا توجد فروقات جوهرية بين نسبة الاعتقاد بضمان الحريات لهذا العام والعام الماضي. وبشكل عام تبقى نسب من يعتقدون بأنهم يستطيعون التعبير عن آرائهم بدون مخاطرة قليلة جداً (هم الذين يعتقدون بأن هذه الحريات مضمونة إلى درجة كبيرة). وأفاد ما مجموعه 80.6% من المستجيبين بأنهم لا يستطيعون علناً انتقاد الحكومة والاختلاف معها في الرأي دون تعرضهم وأفراد عائلاتهم لعواقب أمنية أو معيشية، مقابل 83.2% في استطلاع 2003. وبهذا تكون نسبة الذين يخافون انتقاد الحكومة قد انخفضت قليلاً، وهذا الانخفاض ليس جوهرياً من الناحية الاحصائية. وبشكل عام تبقى نسبة الخوف مرتفعة، حيث كانت 69.9% عام 1999. وكذلك ارتفعت

نسبة من يعتقدون بأنهم لا يستطيعون المشاركة في النشاطات السياسية السلمية المعارضة مثل: (التظاهرات، والاعتصامات، والمنشورات والمقالات، والمهرجانات والمحاضرات والندوات السياسية المعارضة) دون تعرضهم وأفراد عائلاتهم لأية عواقب (أمنية أو معيشية) من 70.9% عام 1999 إلى 77.6% في استطلاع 2003 وإلى 78.7% في هذا الاستطلاع. (انظر الأشكال نوات الأرقام 3، و 4، و 5، و 6، و 7، و 8، و 9).

العدل، والمساواة، والاقتصاد

يوجد انطباع عام لدى نصف المستجيبين تقريباً أن الأردن بلد يسوده العدل والمساواة، إذ قال بذلك 55.99% للمساواة و58.66% للعدل. ويبقى هذا الاحساس بمستوى العدل والمساواة متدنياً بشكل عام. ويعزز الاعتقاد السائد لدى 47.3% من الأردنيين بأن مبدأ تكافؤ الفرص غير مطبق في الأردن الاحساس العام بتدني مستوى العدل والمساواة في الأردن، مقابل 10.5% فقط يعتقدون بأنه مطبق و36.7% أفادوا بأنه مطبق إلى حد ما.

وفيما يتعلق بالعدل والمساواة في توزيع عوائد الاقتصاد الوطني يشعر حوالي ثلاثة أرباع المجتمع بنوع من الغبن، إذ أفاد 74.1% بأن اقتصاد البلد مسخر لخدمة أصحاب المصالح وليس لجميع المواطنين، وهي نفس النسبة التي سجلت في عام 2001 وفي عام 2003. ويمكن فهم تدني مستوى العدل والمساواة في الأردن بالنظر إلى نسبة من أفادوا بأن وضعهم الاقتصادي قد ساء خلال الاثني عشر شهراً الماضية (42.4%)، مقابل 13.4% أفادوا بأن وضعهم الاقتصادي قد تحسن و43.4% أفادوا بأن وضعهم الاقتصادي بقي كما هو بالرغم من أن الأرقام الرسمية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة تشير الى أن نسبة النمو الاقتصادي خلال النصف الأول بلغت 7% وأن البطالة قد انخفضت الى 12.5% (أيار 2004) وكذلك مستوى الفقر. ويعتقد نصف الأردنيين تقريباً (46.6%) أن الحكومة جادة في محاربة الفساد الذي يرون أنه أحد الاولويات التي يجب معالجتها.

رابعاً: الأحزاب السياسية

تقييم أداء الأحزاب

لم يتحسن موقف المستجيبين من أداء الأحزاب السياسية بشكل جوهري. كما أن حوالي ثلث المستجيبين أفادوا بأنهم لم يعرفوا أو غير معنيين فيما إذا كانت الأحزاب قد نجحت أم لا في ممارسة العمل السياسي. وبالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة منذ 1996 وحتى هذا الاستطلاع، يتبين أن تقييم الأردنيين لأداء الأحزاب السياسية لم يتغير جوهرياً، إذ ما زال الرأي العام يرى أن الأحزاب تعاني من أزمة في الوصول إلى

الشارع. وعند سؤال المستجيبين عما إذا كانت الأحزاب السياسية في الأردن تعمل على خدمة مصالح الناس ام خدمة مصالح قياداتها، أفاد 49.1% انها تعمل لخدمة مصالح قياداتها، مقابل 12.8% أفادوا بأنها تعمل لخدمة مصالح الناس، وتجدر الإشارة الى أن 35.3% أجابوا بأنهم لا يعرفون.

جماهيرية الأحزاب وحجمها بين المواطنين

تشير المعلومات الواردة في الاستطلاع الى أن جميع الأحزاب السياسية القائمة تمثل فقط 9.8% من التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. وهذا يعني ان 90% لا يرون أن الاحزاب القائمة تمثل تطلعاتهم هذه. وكانت جبهة العمل الإسلامي هي الأكثر تمثيلاً لتطلعات المواطنين السياسية والاجتماعية والاقتصادية من أي حزب سياسي أردني آخر، إذ أفاد بذلك 6.6% من مجموع المستجيبين في هذا الاستطلاع، مقابل 14.7% منهم في استطلاع العام الماضي الذي تم تنفيذه بعد الانتخابات النيابية التي جرت في 2003/6/17. وجاء في المرتبة الثانية الحزب الوطني الدستوري بنسبة 0.6% مقارنة ب 1.0% في استطلاع العام الماضي، أما بقية الأحزاب، فلم يتجاوز أي منها نسبة 0.2%.

وعند سؤال المستجيبين السؤال التالي: "أي من الاحزاب الموجودة حالياً في الأردن تعتقد بأنه مؤهل لتشكيل حكومة؟"، أجاب 84.2% بـ "ولا واحد"، فيما حصل حزب جبهة العمل الاسلامي على 3.5% (وهذا يختلف عن تمثيل التطلعات الوارد سابقاً) وحل ثانياً الوطني الدستوري بنسبة 0.4% أما بقية الاحزاب، فلم تتجاوز النسبة لأي منها 0.1%. وينعكس تصور المستجيبين للأحزاب على مواقفهم تجاه وصول حزب سياسي ما للسلطة. حيث أفاد 57.7% من المستجيبين بأنهم لا يقبلون شخصياً بوصول حزب سياسي لا يتفق معهم الى السلطة، وقال 11% انهم يقبلون، و29.1% أفادوا بلا أعرف. وربما يؤشر هذا الموقف من وصول حزب ما الى السلطة الى مستوى التسامح السياسي الموجود لدى الشارع الأردني. وما زال مفهوم الحزب السياسي لدى الشارع الأردني مجتزأ، فعند سؤال المستجيبين "أي من العبارتين التاليتين هي الأقرب الى وجهة نظرك"، أفاد 63.7% بأن عبارة "الحزب هو تنظيم سياسي يسعى للمشاركة في العملية السياسية دون استلام الحكم" هي الأقرب لوجهة نظرهم، مقابل 25.1% أفادوا بأن عبارة "الحزب هو تنظيم سياسي يهدف الى استلام الحكم بالوسائل الدستورية" هي الأقرب لوجهة نظرهم. وربما يعكس هذا الفهم حالة الانفصال التي تلخص علاقة الاحزاب السياسية بالناس بشكل عام.

خامساً: مجلس النواب وأولويات المواطنين

تقييم أداء المجلس

تعتقد أغلبية كبيرة من المواطنين (71%) بأن قانون الانتخاب الذي تمت بموجبه انتخابات مجلس النواب الحالي كان منصفاً بحق المرأة، وفيما يتعلق بتوزيع المقاعد بين الدوائر الانتخابية تعتقد أغلبية بسيطة (56%) بأن القانون كان منصفاً، ويعتقد ما نسبته (56%) ان القانون كان منصفاً في تمثيل جميع فئات الشعب. ومن ناحية أخرى، يعتقد ما نسبته 46.7% من الأردنيين بأن مجلس النواب الحالي لا يمارس صلاحياته بمساءلة الحكومة، مقابل 36.4% يعتقدون بعكس ذلك. وينعكس هذا التقييم على مدى رضا المستجيبين عن أداء مجلس النواب، إذ بلغت نسبة الراضين عن أداء المجلس بشكل عام فقط 39% من المستجيبين. وهناك انطباع لدى أقل من ثلث المستجيبين فقط بأن مجلس النواب كان ناجحاً في سن القوانين لمعالجة مشكلة البطالة، والفقر، والفساد. أما في سن القوانين لمحاربة ارتفاع الاسعار، فتنخفض نسبة من يعتقدون بأن المجلس كان ناجحاً إلى أقل من الربع. ويعتقد ثلث المستجيبين فقط بأن المجلس كان ناجحاً في سن القوانين لضمان الحريات العامة. وبالمجمل، فان مجلس النواب لا يتمتع بثقة أغلب المواطنين.

وتتطابق نسبة الراضين عن أداء المجلس بشكل عام مع نسبة الراضين عن أداء النواب الذين فازوا في دائرة المستجيب الانتخابية (تجدد الإشارة الى أن هذه العينة لم تسحب على أساس تقسيم الدوائر الانتخابية وانما على توزيع الكثافة السكانية بحسب المحافظات. لذلك، فالنتائج المعروضة هنا لا تمثل الدوائر الانتخابية بحد ذاتها)، إذ بلغت النسبة 39%. ويعني هذا أن المواطنين لا يفرقون بين أداء المجلس بشكل عام وأداء نواب دوائرهم الانتخابية لغايات التقييم. وفيما يتعلق بتواصل النواب مع الناخبين كانت نسبة من يعتقدون بأن هذا التواصل كان كافياً قليلة، حيث بلغت حوالي ثلث المستجيبين. وقال ثلث المستجيبين أيضاً ان متابعة نواب الدائرة الانتخابية لقضايا ومشكلات الوطن الاساسية وقضايا ومشكلات الدائرة الانتخابية كانت كافية.

وعن إعادة انتخاب نواب الدائرة الانتخابية قال 24% من المستجيبين انهم سيعيدون انتخاب نواب دوائرهم الحاليين في حال جرت انتخابات في الوقت الحاضر، بينما أفاد 64% بأنهم لن يقوموا بذلك. وهناك العديد من التصورات والمواقف التي تساهم بخلق موقف لدى الثلثين من المستجيبين بعدم إعادة انتخاب النواب الحاليين، ومن أبرزها ان 69% من المستجيبين يعتقدون ان النواب كانوا أكثر اهتماماً بمصالحهم الشخصية والعائلية، وأفاد 18% فقط بأن النواب كانوا أكثر اهتماماً بمصالح المجتمع والبلد ككل.

في استطلاع عام 2003 اوردنا السؤال التالي "هل أثر غياب مجلس النواب لمدة سنتين عليك ايجاباً ام سلباً؟" وجاءت النتائج أن مجلس النواب السابق لم يترك انطباعاً جيداً عن مدى فعاليته لدى الغالبية من المواطنين. إذ أفاد 64.3% أن غياب المجلس لمدة سنتين لم يؤثر عليهم لا سلباً ولا إيجاباً. في حين أفاد 25% بأنهم تأثروا سلباً من غياب مجلس النواب و2.4% أثر عليهم غياب مجلس النواب ايجابياً. وفي هذا الاستطلاع بلغت نسبة من أفادوا بأن وجود مجلس النواب منذ 2003/6/17 وحتى تاريخ اجراء المقابلة لم يؤثر عليهم لا سلباً ولا ايجاباً 60.5%، فيما بلغت نسبة من قالوا بأن وجود مجلس النواب قد أثر عليهم ايجابياً 10%، و22% أفادوا بأن وجود المجلس أثر عليهم سلبياً. وعن التشريعات التي أقرها مجلس النواب خلال السنة الأولى من عمره، أفاد 12% أنها ستؤثر عليهم ايجابياً، و22% أنها ستؤثر عليهم سلبياً، و49% أفادوا بأنها لن تؤثر عليهم لا ايجاباً ولا سلباً، فيما قال 18% بأنهم لا يعرفون ماذا سيكون أثر هذه التشريعات عليهم.

أولويات المواطنين

تأكيداً لما ورد في الاستطلاعات السابقة التي نفذها المركز فقد تطابق ترتيب الأردنيين لأولويتهم في هذا الاستطلاع مع ما أوردوه في استطلاع العام الماضي. فخلافاً لكثير من التوقعات السائدة لم تكن القضايا الخارجية هي التي تحدد أولويات الأردنيين. فعند سؤال المستجيبين عن خمس مشاكل تواجه الأردن وطلب منهم تحديد أهم مشكلة من حيث أولوية المعالجة، جاءت مشكلة "الفقر والبطالة" كأهم مشكلة من حيث أولوية المعالجة وبنسبة 52% مقارنة مع 58% في استطلاع عام 2003، وجاء في الترتيب الثاني "الفساد المالي والإداري" بنسبة 27% مقارنة مع 24.6% عام 2003، في حين حلت "القضية الفلسطينية" في المركز الثالث بنسبة 17% مقارنة بـ 13.7% في استطلاع 2003، واحتلت المرتبة الرابعة قضية "تعزيز الديمقراطية وحرية التعبير" بنسبة 3.2% مقارنة بـ 1.4% في العام الماضي، وأخيراً حلت "القضية العراقية" بنسبة 0.9% مقابل 2.0% في عام 2003. وجاء ترتيب ثاني أهم مشكلة تواجه الأردن من حيث أولوية المعالجة كالتالي: "الفساد والمحسوبية" بنسبة 33.5% مقارنة بـ 32.9% في عام 2003، "الفقر والبطالة" بنسبة 30.4% مقارنة بـ 25.9%، و "القضية الفلسطينية" بنسبة 18.4% مقارنة بـ 25%، و "القضية العراقية" بنسبة 11% مقارنة بـ 10%، و"تعزيز الديمقراطية وحرية التعبير" بنسبة 6.6% مقارنة بـ 5.7% في عام 2003.

سادساً: التنمية السياسية

بالرغم من الحوار المتواصل والتغطية الاعلامية الواسعة وكثافة اللقاءات التي قامت بها الحكومة مع كافة فعاليات المجتمع حول التنمية السياسية في الأردن إلا أن نسبة الذين اطلعوا على خطة التنمية السياسية لم تتجاوز 16% من المستجيبين. وعند سؤال المواطنين عما ستؤول اليه التنمية السياسية في نهاية المطاف، أفاد 53% بأنهم لا يعرفون، فيما قال 5% بأنها ستؤول الى ديموقراطية على الطريقة الغربية، و11% قالوا بأنها ستؤول إلى حريات سياسية أكثر دون الوصول الى ديموقراطية على الطريقة الغربية، و 25% لا تغيير، و6% توقعوا تراجعاً في الديموقراطية.

سابعاً: الإعلام المرئي والمسموع

المصادر الأكثر وثوقاً بخصوص خبر سياسي محلي

يعتبر 48% من الذين حددوا المصدر الأكثر وثوقاً بخصوص خبر سياسي محلي أن التلفزيون الأردني هو أكثر المصادر وثوقاً مقارنة بـ 52.2% في عام 2003، تليه فضائية الجزيرة بنسبة 25% مقارنة بـ 20.6% في استطلاع العام الماضي.

المصادر الأكثر وثوقاً بخصوص خبر سياسي عربي

يعتبر 39% من الذين حددوا المصدر الأكثر وثوقاً بخصوص خبر سياسي عربي أن فضائية الجزيرة هي أكثر المصادر وثوقاً 35.5%، يليها التلفزيون الأردني بنسبة 33% مقارنة بـ 32.3% في استطلاع 2003، ثم العربية بنسبة 14% مقارنة بـ 7.9% في استطلاع 2003.

المصادر الأكثر وثوقاً بخصوص خبر سياسي دولي

يرى 41% من الذين حددوا المصدر الأكثر وثوقاً بخصوص خبر سياسي دولي أن فضائية الجزيرة هي أكثر المصادر وثوقاً مقارنة بـ 34.9% في استطلاع 2003، يليها التلفزيون الأردني بنسبة 31% مقارنة بـ 31.2% في عام 2003، ثم العربية بنسبة 14% مقارنة بـ 8.5% في استطلاع 2003.

ثامناً: انتشار الكمبيوتر والانترنت

وارتفعت نسبة من يستخدمون الكمبيوتر من 29.5% في عام 2003 الى 35% هذا العام. ولم يحصل ارتفاع ملاحظ على نسبة من يستخدمون الانترنت منذ عام 2002 إذ بلغت 15.6% و17.4% عام 2003 و17.5% هذا العام.